



Distr.
GENERAL
A/39/565
10 October 1984
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون
البند ٣٠ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية

تقرير الأمين العام

١ - أعد هذا التقرير من التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية (١)، عملاً بالفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٢٧/٣٨ المؤرخ في ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣.

٢ - وما يذكر أن الجمعية العامة منحت مركز المراقب الدائم للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية في دورتها الخامسة والثلاثين، ورجت فيما بعد من الأمين العام أن يجسرى شاورات مع اللجنة الاستشارية بغية تحقيق المزيد من تعزيز وتوسيع نطاق التعاون بين المنظمين. وفي الدورة الثامنة والثلاثين، لاحظت الجمعية العامة مع الارتياح البالغ التعاون القاسم الوثيق والفعال بين المنظمين في ميدان التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه وغير ذلك من مجالات الاهتمام المشترك. وطلب إلى الأمين العام أن يواصل اتخاذ الخطوات الرامية إلى تعزيز التعاون بين المنظمين وأن يقدم إلى الجمعية العامة تقريراً عن ذلك.

٣ - وأما الفترة قيد الاستعراض، ظلت المشاورات تجري بصورة منتظمة بشأن الأمور ذات الاهتمام المشترك بين اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية، ومكتب الأمم المتحدة وأجهزتها المختصة. وتواصل اللجنة الاستشارية المشاركة في اجتماعات ومؤتمرات الأمم المتحدة في ميداني القانون والعلاقات الاقتصادية، بما في ذلك الدورة السادسة والثلاثين للجنة القانون الدولي، والدورة السابعة عشرة للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، ودورة عام ١٩٨٤ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمؤتمر العام الرابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، واجتماعات مجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واجتماعات اللجنة التحضيرية لانشاء السلطة الدولية لقاع البحار والمحكمة الدولية لقانون البحار. وقد وجهت الدعوة

الى الأمين العام للجنة الاستشارية كي يتحدث الى اللجنة الخاصة المعنية بالمؤسسة ،
التابعة للجنة التحضيرية ، في آذار/مارس الماضي في كنغستون بجامايكا ، وقد تم للجنة
الاستشارية ورقة تناولت مختلف الخيارات والأساليب المتاحة أمام المؤسسة .

٤ - وقد خططت اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الافريقية هي وأمانة لجنة
الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولي لعقد حلقتين دراسيتين اقليميتين مشتركين فسي
مجال القوانين التجارية . وقد عقدت الحلقة الأولى في نيودلهي في آذار/مارس ١٩٨٤ .
وكان هدف تلك الحلقة الدراسية هو توفير فهم أفضل لأعمال لجنة الأمم المتحدة للقانون
التجارى الدولي في ميدان التحكيم التجارى الدولي ولأنشطة مركزى التحكيم الاقليميين
في كوالالمبور والقاهرة ، المنظمين تحت رعاية اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية -
الافريقية . أما الحلقة الدراسية المشتركة الثانية ، وعنوانها " القانون التجارى الاقليمي
الباسيفيكي الآسيوى " ، فسوف تعقد في كانبرا باستراليا في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٤ ،
بالتعاون مع ادارة المدعي العام في استراليا . وسوف يكون موضوعها هو توحيد وتنسيق
القانون التجارى الدولي والممارسات الادارية الدولية مع الاهتمام بصورة خاصة بمجالات
نقل البضائع عن طريق البحر ، والبيع الدولي للبضائع ، والتعاون المؤسسي في مجال
التجارة .

٥ - وتواصل أمانة اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الافريقية إعداد المذكرات
والتعليقات بشأن الأمور التي تدخل في نطاق اختصاص اللجنة السادسة التابعة للجمعية
العامة بهدف توفير المساعدة لأعضائها خلال مشاركتهم في أعمال اللجنة السادسة . وبغية
تحسين أساليب عمل اللجنة السادسة ، أجريت مناقشات في اجتماع للمستشارين القانونيين
للدول أعضاء اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الافريقية في تشرين الثاني /نوفمبر
١٩٨٣ في مقر الأمم المتحدة . وأقيمت المناقشات الى اعداد ورقة غير رسمية عمت فيما بعد
بوصفها وثيقة من وثائق الأمم المتحدة (A/C.6/38/8) . وتضمنت هذه الورقة شتى الأفكار
التي طرحت اثناء اجتماع المستشارين القانونيين فيما يتعلق بأساليب النظر فسي الأعمال
من قبل اللجنة السادسة . وكانت محتويات تلك الورقة موضوعا لمزيد من المناقشة فسي
اجتماعين غير رسميين عُقدا في نيسان /ابريل وأيلول /سبتمبر ١٩٨٤ .

٦ - وبغية اتخاذ خطوات لتوسيع نطاق الموافقة والتصديق على الصكوك القانونية المبرمة
تحت رعاية الأمم المتحدة ، تعد أمانة اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الافريقية
بالتشاور مع المستشارين القانونيين لأعضائها والمستشار القانوني للأمم المتحدة ، مذكرات
وتعليقات بشأن بعض المعاهدات والاتفاقيات المنتقاة ، التي سوف يكون التصديق عليها
أو الانضمام اليها من الأمور المستحقة الى أبعاد حد لدى أعضاء اللجنة .

٧ - ووفقاً لأحد أهداف اللجنة الاستشارية وهو توسيع نطاق دور محكمة العدل الدولية أعدت اللجنة ورقة كي ينظر فيها في اجتماع المستشارين القانونيين ، تعدد فيها المجالات التي سوف يكون من المستصوب فيها التوسع في استخدام محكمة العدل الدولية ، ونتيجة لذلك الاجتماع ، طلب الى اللجنة الاستشارية أن تعدّ دراسة أخرى تركز على المزايا التي قد تعود على الحكومات من اللجوء الى المحكمة بموجب النظام المنقح للمحكمة ، بالمقارنة باللجوء الى هيئات تحكيم مخصصة خارج نطاق المحكمة .

٨ - وتيسيراً لتفسير وتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، تعدد اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية ، لاستخدام أعضائها ، دراسات بشأن بعض المسائل مثل تعيين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري ، وحقوق الدول غير الساحلية في المرور العابر ، والمسألة المتعلقة بتحديد كمية الصيد المسموح بها في المنطقة الاقتصادية . وسوف يجري النظر في جميع هذه المسائل في الدورة التالية للجنة الاستشارية التي ستعقد في كاتمندو بنيبال . وتواصل اللجنة الاستشارية النظر في النظام القانوني الجديد للمحيطات بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، والنظر ، في ذلك الصدد ، في مسألة التعاون الاقليمي الاقتصادي والعلمي والتقني في مجالات استخدام المحيطات . وقد أجريت مشاورات بشأن هذه المسألة مع مكاتب الأمم المتحدة المختصة ، ومع وكالات الأمم المتحدة وأجهزتها المختصة ، مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، والمنظمة الدولية للملاحة البحرية ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، واللجنة الأوقيانوغرافية الدولية / اليونسكو ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ .

٩ - وتتمتع لأعمال اللجنة في ميدان وضع نماذج للاتفاقات الثنائية لحماية الاستثمارات بقصد تعزيز برنامج مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في مجال التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية ، وضمت اللجنة الاستشارية أيضاً نماذج لاتفاقات ثنائية للتعاون المتبادل بشأن المساعدة القضائية .

١٠ - وكخطوة في سبيل دعم برنامج الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية في افريقيا ، سوف تقوم اللجنة الاستشارية ، بالاشتراك مع حكومة مصر ، برعاية اجتماع يعقد على مستوى كبار المسؤولين لمتناول المناقشة اطار التعاون الثنائي بين بلدان المنطقة في مجال التنمية الاقتصادية . وهدف الاجتماع هو بحث الاطار الواقعي اللازم لاجتذاب المزيد من تدفق الاستثمارات في قطاعي التعدين والتنمية .

١١ - وقد شرعت اللجنة الاستشارية أيضاً في اتخاذ اجراءات لتعزيز التعاون مع الأمم

المتحدة في مجالات أخرى من بينها على سبيل المثال ، مفهوم منطقة السلم في القانون الدولي واطار هذا المفهوم ، ومركز اللاجئين ومعالجتهم ، وسألة الأنهار الدولية . وجميع هذه المسائل سوف يجرى تناولها بالنظر في دورة اللجنة الاستشارية التي ستعقد في كاتمنسندو .

الحواشي

(١) تشترك في عضوية اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الافريقية حاليا حكومات : ٤ بلدا هي : الأردن ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، أوغندا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، باكستان ، بنغلاديش ، تايلند ، تركيا ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية كوريا ، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ، سرى لانكا ، سنغافورة ، السنغال ، سيراليون ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غامبيا ، غانا ، الفلبين ، قبرص ، قطر ، الكويت ، كينيا ، ماليزيا ، مصر ، منغوليا ، موريشيوس ، نيبال ، نيجيريا ، الهند ، اليابان ، اليمن . وبوتسوانا والمملكة العربية السعودية عضوان مشاركان . ولكل من استراليا ونيوزيلندا مركز مراقب الدائم .
